فصل تمهيدى

المشكلات النظرية والمنهجية فى دراسة الأسرة

١ – مقدمة .

٢ – مشكلة المنهج الملائم

٣ – قضية القوانين العامة فى تطور الأسرة

٤ – الأسرة كجماعة من نوع خاص .

obeikandl.com

obeikandl.com

فصل تمهيدى

المشكلات النظرية والمنهجية فى دراسة الأسرة

يعتبر علم الاجتماع العائلى من أحدث فروع علم الاجتماع التى تبلورت موضوعاتها ومناهجها ، كما يعد فى نفس الوقت من أخصب فروع علم الاجتماع من حيث المشكلات الهامة والقضايا التى تتجدد أهميتها ويتعاظم وزنها فى مجتمعنا الحديث أيا كان موقعه على خريطة الكرة الأرضية ومهما تباينت الاتجاهات الفكرية التى تتبناها .

وسأحاول فى هذا الفصل أن أضع يدى على بعض المشكلات المعاصرة وأبرز ملامح بعض القضايا التى تشغل اهتمام العاملين فى هذا الحقل الهام من حقول الدراسة الاجتماعية . وفى اعتقادى أن بلورة المشكلات وأبرز القضايا الجوهرية الجديرة بالدراسة يمثل إسهاماً كبيرا على طريق نمو العلم وعاملا هاما فى توجيه الدراسات والبحوث فى حقل ذلك العلم . ومن ثم يزداد اقتناعى كلما وضعت يدى على إحدى تلك المشكلات وأجملتها إلى جانب المشكلات الأخرى أننى أساهم بذلك فى وضع ما يمكن أن يكون برنامجا للدراسات والبحوث العلمية فى هذا الفرع الحيوى من فروع الدراسة الاجتماعية العلمية .

١ – مقدمة :

ولعل كل مشتغل بالعلوم الاجتماعية – على اتساعها وتشعبها – يدرك إدراكا واضحا ليس فى حاجة إلى تدليل أن اهتمام المفكرين بالأسرة وخصائصها ومشكلاتها اهتمام يضرب بجذور عميقة فى تاريخ الفكر الإنسانى ، بل يكاد يكون قديما قدم الفكر الإنسانى نفسه . ولا نعرف حضارة راقية – خلفت لنا تراثا مكتوبا – لم يهتم مفكروها بالأسرة من زاوية أو أخرى . ولكن الاهتمامات تتنوع وتتباين ، فمن اهتمامات فلسفية إلى أخرى أخلاقية إلى ثالثة تأملية . . إلخ وهى جميعا اتجاهات بعيدة بعدا شديداً عن الاهتمامات العلمية الموضوعية التى يحاول العلماء المعاصرون تأصيلها وتدعيمها وتطويرها .

ويمكن القول بأن دراسات الزواج والأسرة قد شهدت مرحلة طويلة تمتد منذ بداية التاريخ

المدون حتى منتصف القرن التاسع عشر : « وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفى - الخرافى أو التأملى - فى موضوع الأسرة ، كما يتمثل فى : التراث الشعبى عن الأسرة ، وكتابات الأدباء ، والتأملات الفلسفية . وربما كان من أعلام هذا الفكر فى عالم الأدب : شكسبير وروبرت واليزابيث براوننج ، ووالت وايتمان ، وفى عالم الدين : كونفوشيوس ، وسانت أوغسطين ، وفى عالم الفلسفة : أفلاطون ، وأرسطو ، وجون لوك . . الخ [١] .

إلا أن الدراسة العلمية للأسرة لم تبدأ تتخذ شكلها الحالى المعروف إلا منذ نحو مائة عام فقط ، أى فى تاريخ لاحق بكثير - نسبيا - على قيام علم الاجتماع الأم واستقلاله ورسوخ أقدامه ولم تتحقق تلك النقلة التاريخية إلا تحت وطأة التغيرات الهائلة والمشكلات العنيفة والتوترات التى أصابت النظام الأسرى فى المجتمعات الغربية فى أعقاب الانقلاب الصناعى وما عاصره وترتب عليه من تغيرات اجتماعية عميقة وبعيدة المدى . ومن هنا يمكن القول بأن قيام علم الاجتماع العائلى وترسخ أقدامه كان وليد حاجة عملية ومتطلبات يومية فرضتها طبيعة الحياة ودفعت إليها ظروف مرحلية ، وإن كانت الأمور بعد ذلك سارت سيرة أخرى .

فقد أفاد علماء الاجتماع من التفات النظر إلى أهمية الأسرة ، كواحد من أبرز النظم الاجتماعية ، ومن ثم شرعت الأقلام تلقى الضوء على مختلف جوانب هذا النظام . وكان من الطبيعى أن يكون أصحاب التأملات النظرية والانساق الفكرية أول وكذلك أبرز المشاركين فى هذا السياق . وهكذا دخلت دراسات الأسرة فى حقل علم الاجتماع فى حمى الدراسة التطورية التى كانت «موضة» الفكر فى ذلك الوقت . وطالعتنا دراسات عن تطور حجم الأسرة ، ونظام الانتساب (إلى الأم أو إلى الأب) ، والزواج . . إلخ . وتأتى على رأس تلك الدراسات التطورية دراسة باخوفين Bachofen عن « النظام الأمومى » ، ودراسات هنرى مين Maine . ولوليس مورجان ، وإدوارد وستر مارك ، وتايلور ، وهوارد ، وغيرهم من العلماء [٢] .

---

(١) انظر « تطور ميدان دراسة الاسرة » فصل فى الكتاب التالى : دكتورة علياء شكرى وآخرون ، قراءات فى الاسرة ومشكلاتها فى المجتمع المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٩١ وما بعدها . هذا وقد قدم الدكتور مصطفى الخشاب لكتابه : دراسات فى الاجتماع العائلى ، بفصل عن « الاسرة فى نظر الفلاسفة - دراسة تاريخية نظرية » ، تناول فيه كثيرا من الأمور المشار اليها هنا . انظر الكتاب المذكور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٦ ومابعدها .

(٢) انظر عرضًا وافيا ومناقشة مستفيضة لهذه الدراسات وطائفة غيرها عند :

Harold T. Christensen, «Development of the Family Field of Study» in: Handbook of Marriage and the Family, by H.T. Christensen (ed.) Chicago, 1964, pp. 3-32.

كما نجد انتقادات وآراء سديدة فى مناقشة تلك الدراسات عند رينيه كونيج :

R. Konig, Familie and Familiensoziologie, in: Wilhem Bernsdorf (ed.) Worterbuch der Soziologie, 2 Augabe, Stuttgart, 1969, pp. 247-262.

ومع أن هذه الدراسات الوفيرة والمستفيضة ذات الاتجاهات التطورية كانت تستهدف فى الأصل إثراء فهمنا وتنمية معلوماتنا عن الأسرة المعاصرة ، حيث أن الدراسة التاريخية إنما تهدف فى نهاية الأمر إلى تمكيننا من رؤية الحاضر على نحو أفضل ، مع ذلك تاهت تلك الدراسات ، وضل معظم أصحابها طريقهم ، بل انحرف بعضهم بالفعل عن جادة الصواب . وانفصلت الدراسة التاريخية (التأملية الظنية أساسا) انفصالا يكاد يكون تاما عن الواقع الأسرى القائم فى المجتمعات المعاصرة . وهكذا أصبحنا أمام وضع متناقض ؛ ففى الوقت الذى توجد فيه تحت أيدينا معلومات هائلة وتفاصيل وفيرة عن نظم الأسرة والزواج فى المجتمعات التى تعرف بالبدائية وفى المجتمعات الموغلة فى القدم ، تكاد تفتقر افتقارا كليا إلى تصور متكامل معتمد على أسس امبيريقية عن تطور أشكال الأسرة والزواج فى المجتمعات المعاصرة .

ولا شك أن هذا الوضع الصارخ يفرض على المشتغلين بعلم الاجتماع العائلى ضرورة العودة إلى الظروف المعاصرة للأسرة والزواج والتركيز عليها . وإعطائها حقها من العناية سواء على مستوى جمع المادة ، أو تحليل المادة المتاحة والتى كانت مهملة فى الماضى . فإذا كانت الأسرة أحد النظم الاجتماعية الكبرى والأساسية فى أى مجتمع فهى تدخل فى علاقات متشابكة وفى تفاعل كامل مع بقية النظم القائمة فى أى مجتمع ، ومن ثم فإن حاجتنا إلى فهم الأسرة المعاصرة ، تدعونا إلى التركيز على المجتمع المعاصر الذى تعيش فيه هذه الأسرة وتتفاعل معه .

ولكن علينا أن نتساءل ، هل كان ذلك التقصير الواضح فى دراسة الأسرة المعاصرة راجعا إلى قصور فى المنهج المستخدم ، وهل من شأن الارتقاء المنهجى فى هذا الحقل أن ترتقى مستويات الدراسة . وتقترب جهود الباحثين من مشكلات المجتمعات المعاصرة ؟ تلك كلها أمور يمكن أن تزداد اتضاحا إذا ما أولينا موضوع المنهج فى دراسات الاجتماع العائلى قدرا من اهتمامنا .

٢ – مشكلة المنهج الملائم :

أشرت من قبل إلى أن الدراسات التطورية للأسرة والزواج ظلت تتخبط وتتصارع وتتناقض فى نتائجها وتتباعد فى اتجاهاتها ولعل السبب الرئيسى لهذا التخبط وهذا التناقض هو افتقارها جميعا إلى القدر الواجب من التأصيل الامبيريقى لدراساتها . وفى رأى أنها لو فعلت لاستطاعت أن تهتدى إلى سواء السبيل منذ فترة مبكرة . ووسط تيار التطورية الجارف برزت محاولتان ، كانتا بمثابة استثناء من الطابع العام فى ذلك الوقت . وأعنى دراسات الألمانى فيلهلم هينريش ريل Riehl والفرنسى فريدريك لوبلاى Le play .

فى ذلك الوقت أصدر ريل كتابه الشهير عن « الأسرة » (وهو يمثل المجلد الثالث من كتابه الضخم « التاريخ الطبيعى للشعب » ، ١٨٥٥) . وفى نفس العام – وعلى غير موعد – صدر فريدريك لوبلاى كتابه الأشهر « العمال الأوربيون » الواقع فى ست مجلدات كبيرة . ومن الجدير بالذكر أن كلا المؤلفين كان يؤمن إيماناً عميقا بالتراث الاجتماعى الأصيل لمجتمعه ، وكان يهدف إلى تغييره وإصلاحه ، بهدف الارتقاء به وتخليصه من الشوائب ، فكان كلاهما رومانسيا ، وإن اختلفت التفاصيل بالنسبة لكل منهما فى بعض الملامح المميزة .

على أن السمة البارزة المميزة لعمل كلا العالمين هى محاولتهما الرائدة ، والتى جاءت مستقلة عن كل منهما ، للاعتماد فى جمع مادته واستقاء معلوماته وبناء تعميماته على الملاحظة ، ملاحظة الواقع القائم الماثل امامهما ، فكانا بذلك رائدين فى المنهج الأمبيريق للدراسة الاجتماعية للأسرة . بل إن لوبلاى قد توسع فى تطبيق أسلوبه الجديد وأرساه على أسس جعلته يعد بحق رائد البحث الامبيريق فى علم الاجتماع كله .

وتتمثل الإضافة المنهجية الأساسية للوبلاى فيما أصبح يعرف اليوم بمنهج دراسة الحالة ، حيث يقوم بملاحظة دقيقة واعية للظاهرة المدروسة فى ضوء إطار موحد . وقد لجأ إلى دراسة ميزانية الأسرة بوصفها تعبيراً كميا دقيقا عن حياة الأسرة وأساسا للتحليل الكمى للوقائع الاجتماعية . ويصف تباشيف منهجه قائلاً : « . . . وحينما كان يختار أسرة ليتخذها موضوعا للملاحظة ، كان يبحث عن واحدة تقترب (فى بيئتها وما شابه ذلك من الظروف) من متوسط الإقليم أو المنطقة ، وكان ذلك يتم بمعونة السلطات الاجتماعية . ولم يكن يعرف فى بعض الأحيان اللغة المحلية ، ولكن معايشته للأسرة كانت تكسبه معرفة وفهما أساسيا لأسلوب حياتها . وبهذه الطريقة ابتكر لوبلاى تكنيكا للبحث الاجتماعى يعرف الآن بالملاحظة المشاركة . لقد وعى لوبلاى جيدا الحقيقة التى مؤداها أن الملاحظة المنظمة هى وحدها الخطوة الأولى على طريق البحث العلمى [٣] وهكذا كان لوبلاى يدون بدقة كل تفاصيل حياة الأسرة التى درسها ، كما وضح بالدليل المادى كيف يمكن للباحث أن يشارك المبحوثين حياتهم . وهكذا علاوة على أن لوبلاى قد نشر دراسات مفصلة عن المناهج التى اتبعها فى تلك البحوث .

ولو تعرضنا لتقييم الحصاد الموضوعى لدراسات لوبلاى لوجدناه حصاداً هزيلا يمكن أن

---

(٣) تباشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة د . محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ ، ص ٨٣ .

يتعرض للنقد والتجريح من أكثر من ناحية . فقد أخفق فى اختيار الأسرة « الطرازية » ، أعنى تلك الممثلة تمثيلا سليما للقاعدة العمالية التى كان يدرسها . وهى نقطة أساسية لأنه عدل عن استخدام الأسلوب الإحصائى فى دراسة الأسرة العمالية ، واختار بدلا من هذا أسلوب دراسة الحالة ، الذى يقوم على الدراسة المركزة وعلى المعايشة المتصلة وعلى مشاركة الباحث حياة تلك الأسرة . ولذلك تكون سلامة الاختيار ضمانا لسلامة النتائج وشرطاً أساسيا من شروطه . أما عن النتائج التى توصل إليها من تلك الدراسات فكانت نتائج مشوهة ومضطربة من الناحية الأيديولوجية . لذلك يجمع مؤرخو الفكر الاجتماعى على أن قيمة دراسات لوبلاى ليست فى نتائجها الموضوعية ، وإنما تتمثل قيمتها الكبرى فى الإضافة المنهجية التى قدمها لوبلاى إلى البحث العلمى الاجتماعى (٤) .

وقد تجمعت حول لوبلاى مجموعة من الباحثين الذين تعلقوا بأفكاره الإصلاحية ، كما جذبتهم أساليبه فى البحث . وقد أصدروا دورية علمية أطلقوا عليها اسم « العلم الاجتماعى » . وركزت بحوث تلك المجموعة فى بادئ الأمر على الدراسات الإقليمية ، ثم ما لبثت بعد ذلك أن وسعت نطاق بحثها بحيث أجرت دراسات تغطى بلادا بأكملها . واتخذت تلك البحوث – سيرا على نهج لوبلاى – من الأسرة وحدة للمقارنة . وظلت الدراسات المونوجرافية لهذه الجماعة بمثابة مثل أعلى لكل البحوث الأمبيريقية (٥) .

ويرجع الفضل إلى مدرسة لوبلاى فى إنجلترا وكذلك إلى مدرسة « مسوح المجتمع المحلى » «Community Surveys» فى إدخال عديد من الضوابط وأدوات الأحكام على منهج دراسة الحالة كما عرفناه عند لوبلاى (٦) .

ثم حرص كبار علماء الاجتماع المحدثون على لفت النظر إلى الثغرات التى تعيب تطبيق هذا المنهج الجديد على غير هدى . فأوضح دور كايم كيف أن الإغراق فى الوصف فى غيبة إطار تصورى واضح سوف ينتهى حتما إلى متاهة لا مخرج منها وفوضى يمكن أن تهدم ثمرة كل بحث .

---

(٤) انظر علياء شكرى ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر .. دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٤ ومابعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٦ وكذلك مقال ريبه كونيج الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٢٥٠ . وقد انشئت دار لوبلاى «Le Play House» فى لندن أساسا ، ثم انتقلت منذ عام ١٩٤٠ الى ليدبورى فى هرفورشاير ، وكان A. Farquharson آخر من تولى رئاستها .

(٦) وخاصة فى أعمال تشارلز بوث ، وجديز ، وبرانفورد ، وراونترى وويب ، وباولى .

Cf, Sidney and B. Webb, Methods of Social Study, 1932.

ووجدنا نفرا من علماء الاجتماع الألمان يؤكدون بدورهم على أهمية تمثيل « الحالة » أو الحالات التى تختار موضوعا للدراسة . ويمكن القول بالاختصار بأن هذه المشكلة قد شغلت مكانا بارزا فى كل كتابات البحث الاجتماعى المعاصرة .

وقد قدم « هيل » Hill فى عرضه للمادة العلمية من ١٩٤٥ – ١٩٥٦ مزيدا من الشواهد على ازدياد الاهتمام بالمنهج العلمى فى دراسة الأسرة . أوضح على وجه الخصوص أن هناك اتجاها نحو :

(ا) استخدام عينات أكثر تمثيلا ، على الرغم من أن معظم الدراسات فى أمريكا مازالت تعتمد على عينات غير ممثلة ، مثل طلبة المعاهد العليا .

(ب) ازدياد الاعتماد على الملاحظة المباشرة فى جمع المادة ، على الرغم من أن الاستمارات وكشوف الأسئلة (الاستبيانات) والاختبارات مازالت – رغم كل ما فيها من مثالب – أكثر الوسائل انتشارا .

(جـ) ازدياد الاعتماد على احصائيات الاحتمال فى تحليل المادة .

(د) كثرة اختبار الفروض الموضوعية نظريا .

(هـ) كثرة اتخاذ المواقف ذات الطبيعة الإحصائية [٧] .

والواقع أن مشكلة المنهج الملائم يجب أن تقودنا فى النهاية إلى نقطة – تمثل بدورها قضية أساسية من قضايا العلم – هى ارتباط البحث بالنظرية ، أى أن يلتزم الباحث فى دراسته بإطار نظرى يرشده ويوجهه . وقد أشار هارولد كريستنسن إلى أن « التكوين المنهجى للنظرية قد أصبح يمثل اهتماما رئيسيا فى دراسات الأسرة فى المرحلة التى بدأت حوالى عام ١٩٥٠ . وربما كان الاهتمام بوضع نظرية هو الاتجاه السائد فى المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع العائلى » [٨] .

ولكن لا شك أن قضية ارتباط البحث بالنظرية قضية عامة وشاملة لا تقتصر على علم الاجتماع العائلى وحده ، وإنما تعد أدخل فى باب المناقشات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع العام .

٣ – قضية القوانين العامة فى تطور الأسرة (قانون التقلص) :

أشرت من قبل إلى أن الدراسات التطورية قد أفرزت كما هائلا من المادة عن المجتمعات التى تعرف بالبدائية وعن المجتمعات العتيقة الموغلة فى القدم ، فى الوقت الذى صرفت فيه الاهتمام عن

---

(٧) انظر هارولد كريستنسن ، تطور ميدان دراسة الأسرة ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

دراسة الأسرة فى ظل ظروف الحياة المعاصرة . ووجه الأهمية فى اتصال دراسات الأسرة من الماضى السحيق إلى الحاضر أننا لا نستطيع أن نحدد ما إذا كان هناك قانون تطورى واحد يحكم تطور أشكال الأسرة ووظائفها ، أو نظم الزواج وأشكاله منذ العهود القديمة إلى اليوم [٩] .

ولعل القانون التطورى الوحيد الذى يمكن أن يعد مؤقتا موجها نظريا لهذا النوع من الدراسات « قانون التقلص » الذى قال به دوركايم .[١٠] والذى يذهب إلى أن حجم الأسرة أخذ فى الانكماش أو التقلص تدريجيا فى دوائر (قرابية) أوسع إلى دوائر أضيق فأضيق . بحيث نصل فى نهاية المطاف إلى « الأسرة الزواجية التى نعرفها فى عالم اليوم ، والتى لا تضم سوى الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين . ومن هنا يصبح الزواج هو العامل الأول والأساسى فى تكوين الأسرة . وفى التأثير على حجمها وظروفها [١١] .

ولقد كان دوركايم يعتقد فى بادئ الأمر أن هذا القانون ينطبق على تطور الأسرة منذ أقدم النظم الاجتماعية حتى الوقت الحاضر ، وأن بالإمكان إثبات ذلك والتدليل عليه . ولكن لا شك أن توسيع مجال انطباقه على هذا النحو لا يصمد أمام الشواهد التى تخالف ذلك وتضعف من هذا الحكم العام . وربما كان الأقرب إلى الصواب القول بأن هذا القانون ينطبق على تطور نظام الأسرة

---

(٩) وإن كانت قد توفرت – بشكل جزئى – بعض الدراسات القيمة عن تطور الأسرة والزواج فى بعض المجتمعات الحديثة ، نذكر منها دراسات ماريان فيبر عن « التطور القانونى لوضع الزوجة والأم » ، ودراسات مولر لاير عن « الأسرة » ودراسة جودسل عن « تاريخ الزواج والأسرة » ، ودراسة كارل زيمرمان عن « الاسرة والحضارة » ، وأوردهما فيما يلى على سبيل المثال :

Marianne Weber, Ehefrau und Mutter in der Rechtsenrwicklung, 1907; Fr. Muller-Lyer, Die Familie, 1911; W. Goodsell. A History of Marriage and the Family, 1915, 2nd ed. 1934 and C. Zimmerman, Family and Civilization, 1947.

وان كانت تعد أكثر افادة من ذلك تلك الدراسات ذات الطابع الوصفى فى الغالب – التى تصور تطور الاسرة فى ثقافات أو مجتمعات بعينها مثل :

A. W. Colhoun A Social History of the American Family, 3 Vols. rev. ed. 1960; Ph. Aries, l'Enfant et la vie familiale sous l'Ancien Regime, 1960.

وكذلك دراسات ماكس بلوش العديدة عن الاقطاع .

(١٠) انظر فى ذلك مقالة :

La Famille conjugale, in: Revue Philosophique, 1921.

وكذلك اشاراته السابقة إلى هذا الموضوع فى كتابه : « الانتحار » الذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٨٩٧ ، وصدرت الطبعة الثانية بعد ذلك عام ١٩٣٠ .

(١١) انظر مزيدا من التفاصيل فى المراجع التالية :

T. Parsons, The Kinship System of the Contemporary United States, in: Essays in Sociological Theory, 1949 (Originally Published 1943) and R. Konig, Materialien zur Soziologie der Familie, 1946.

منذ العصر الكلاسيكى حتى العصر الحاضر ، مع فتح باب الاحتمال بأن يكون هذا التقلص قد تكور أكثر من مرة فى بعض المجتمعات على امتداد هذا الحيز الزمنى أى أن الأسرة قد وصلت إلى هذا الحجم الصغير مرة ثم عادت فاتسعت دائرة القرابة من جديد ، وعادت إلى التقلص فى تاريخ لاحق ، وهكذا يمكن تصور العملية بشكل دورى .

وتزداد هذه الصورة تعقيدا أمام ناظرينا إذا وجد فى نفس المجتمع عدة أنماط من الأسرة فى نفس الوقت . حيث تعيش الطبقات العليا فى أسر ذات دوائر قرابية متسعة نسبيا ، بينما تعيش الطبقات الدنيا من الأصل فى أسر زواجية محدودة العدد ، وهو الوضع الذى نصادفه على سبيل المثال فى بعض الثقافات العتيقة الراقية منذ فترات مبكرة نسبيا . فإذا شهد النظام الأسرى فى مثل ذلك المجتمع نوعا من التقلص ، فإنه لا يحدث إلا بالنسبة لأسر الطبقات العليا أو الطبقات الوسطى العليا (التى كانت متضخمة أصلا) ، بينما تظل أسر الطبقات الدنيا على حالها ، اللهم إلا أنها تزداد وزنا وتعاظم دورها فى الحياة الاجتماعية ، مثل الأسر العمالية الحديثة على سبيل المثال ، (ولكن هذا التغير شىء . والتقلص الذى نتحدث عنه شىء آخر) . ويأخذ التقلص فى أسر الطبقات العليا مداه إلى أن يصل نمط الأسرة عندها إلى النمط الزواجى الشائع بين أسر الطبقات الدنيا . ومن الممكن أن نصف هذا التطور بأنه نوع من « التقارب » أو الالتقاء فى التطور بين أشكال وأنماط الأسرة المختلفة .

إلا أن هذه النتيجة كثيرا ما تشذ أو تختلف فى عصرنا الحاضر بالنسبة للقطاعات الفائقة الثراء ، التى نجدها إما أنها لم تتخل عن نمط الأسرة القرابية القديمة أبدا (كالأسر الملكية على سبيل المثال) أو أنها بدأت تعود بشكل تلقائى إلى النمط الممتد من جديد . وهناك عديد من الشواهد على ذلك .[١٢]

كما أن من الشروط الأساسية الأخرى لفهم هذا التطور على حقيقته وتقييمه تقييما دقيقا التمييز بين « تحلل » Desintegration « وتفكك » Desorganization الأسرة[١٣] حيث نجد أن تحلل

---

(١٢) انظر على سبيل المثال :

R. Konig, Neue Perspektiven der Familien soziologie, in: Kolner Zeitschrift fur Soziologie und sozialpsychologie, XV II, 1965.

وكذلك علياء شكرى ، الاسرة النووية والتصنيع ، فصل فى الكتاب الثانى : السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ .

(١٣) يرجع الفضل الى رينيه كونيج فى تقديم هذين المفهومين والقاء الضوء عليها وتحديدها انظر كتابه : دراسات فى علم الاجتماع العائلى ، الذى سبقت الاشارة اليه ، حاشية رقم ١١ من هذه الدراسة .

الأسرة يسير موازيا للتحلل العام الذى يطرأ على المناطق الثقافية المختلفة ، أعنى – إن صح القول – « تشعيب » الوعى الاجتماعى العام إلى عدد من القطاعات أو الوحدات الجزئية الثقافية (كالصناعة ، والاقتصاد ، والقانون ، والدولة ، والعلوم ، والفن ، وأخيرا الأسرة) . وهى قطاعات تعمل مستقلة عن بعضها نسبيا . ونلاحظ هنا أن هذه العملية ضرورة حتمية لا يمكن تجنبها ، كما لا يمكن الرجوع فيها ، ذلك أن ارتقاء الحضارات وتقدمها لا يتيسر تحقيقه إلا فى مجتمع متخصص متنوع (أو ما نعرفه فى الكتابات الاجتماعية باسم مبدأ « التخصص وتقسيم العمل ») . حيث يكمن وراء هذا التنوع المتزايد مبدأ اجتماعى تربوى أساسى ، هو « التعاون مع التباين أو مع التنوع » .

كما نجد علاوة على هذا أن استقلال الأسرة هذا قد أدى على امتداد هذه العملية إلى تخفيض الإنجازات الوظيفية إلى مستوى الإنجازات الأسرية البحت . حيث ساعد على ذلك تضييق نطاق الأسرة واقتصاره على جماعة الزوجين والأولاد فقط .[١٤] . وبذلك أصبحت الأسرة أهم أشكال الجماعات إذ أدى الاستقلال عن الإطار الاجتماعى العام إلى تكثيف الحياة وتوجيهها نحو الداخل توجيها مركزا . ولاشك أن هذا التكثيف الداخلى للعلاقات ظاهرة على جانب كبير من الأهمية ، حيث أن هذه البيئة العائلية هى الوفاء الذى تنمو فيه الشخصية الثقافية الاجتماعية .

ومن هنا لا نغالى إطلاقا عندما نقول إن علم الاجتماع العائلى المعاصر لا يقتصر على تقديم تحليل علمى للأسرة ، وإنما يقدم لنا فى الوقت نفسه إسهاما أساسيا فى دراسة وفهم ظروف الإنسان فى المجتمع المعاصر .

والملاحظ أن علم الاجتماع العائلى المعاصر قد ابتعد عن الاتجاه التشاؤمى الذى كان يسيطر على دراسات ذلك العلم فى الماضى ، وأصبح يؤمن عن يقين أننا بصدد نمط جديد من الأسرة قادر على أن يتميز بكل سمات الاستقرار والتكامل [١٥] . وقد استعرض العالم الألمانى كونيج هذا الخط

---

(١٤) انظر فى تفصيل تلك العملية ، رينيه كونيج ، دراسات فى علم الاجتماع العائلى ، مرجع سابق . كما انتبه الى هذه النقطة من قبل العلامة الامريكى ماكيفر فى كتابه « الجماعة » .

R.M. MacIver, Community, 1917,

انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب الهام التى صدرت عن مكتبة الانجلو المصرية (بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين) .

(١٥) انظر على سبيل المثال :

H. Schelsky, Die Aufgaben einer Familiensoziologie in Deutschland, in: Kolner Zeitschrift fur Soziologie, Neue Folge, 2. Jahrgang, 1949/50.

وانظر لنفس المؤلف الدراسة التى سبقت الاشارة اليها عن التغيرات المعاصرة فى الاسرة الالمانية ، التى صدرت فى طبعتها الأولى عام ١٩٥٣ ، وفى الطبعة الثانية عام ١٩٦٧ .

التطورى الجديد ، وساق العديد من الشواهد للتدليل عليه فى العديد من مؤلفاته فى علم الاجتماع العائلى .

أما « التفكك » العائلى فهو على خلاف هذا لا يصف علاقة الأسرة مع النظام الاجتماعى العام واستقلالها عنه ، وإنما يصف الحالة الداخلية للأسرة ، التى تتعرض لتهديد بعض التطورات الاجتماعية العامة وبعض الأعاصير الداخلية الخاصة . ومن بين التطورات الاجتماعية التى يمكن أن تؤدى إلى التفكك الأسرى تلك التطورات الأخيرة التى طرأت على الحياة الاقتصادية و لحياة المهنية على وجه الخصوص وكذلك على الحياة السياسية والتى أدت جميعها إلى أن أصبحت الدولة تضطلع بالجانب الأكبر من الوظائف التى كانت تؤديها فى الماضى (خاصة عملية التربية بمعناها الواسع) كذلك تعمل التغيرات البيئية المتصلة (كتغيير مكان الإقامة ومحل العمل وتغير العلاقة بين الأسرة والمدرسة . . إلخ) على إعاقة قيام نظم وأنماط عائلية مستقرة . يضاف إلى كل ذلك تأثير حالة سيولة الحركة الاجتماعية العامة فى المجتمع ، والتى ترجع فى المقام الأول إلى انتشار الحراك الاجتماعى بأنواعه وأشكاله المختلفة ، وتغير أولويات القيم فى نظر الرأى العام مما جعل الأسرة تفقد ولا شك مكانتها القديمة كقيمة محورية من قيم الوجود الاجتماعى .

أما التفكك الداخلى للأسرة فيعرف بأنه مجموع مظاهر النقص التى تطرأ على رصيد الأسرة من الأفراد (أى ما يعرف باسم « الأسرة الناقصة » المفككة . . بالمعنى الواسع) . ولكنا نلاحظ من ناحية أخرى أنه بسبب قانون التقلص العام واستقلالها أو انسلاخها عن النظم الاجتماعية الأخرى يحدث تقلص فى عدد أفراد الأسرة أيضاً ، ومن هنا يمكن القول بأن « تحلل » الكيان العائلى يؤثر بدوره على التفكك العائلى . ولو أن هذه العلاقة بين الظاهرتين ليست واضحة كل الوضوح ، إذ يمكن أن نجد فى أقصى حالات الاستقلال (أو التحلل) أعدادًا لا نهاية لها من الأسر المنظمة المترابطة أقوى ما يكون الترابط وأحسن ما يكون النظام . وان كان يترتب على حالات التقلص القصوى أيضاً تأكيد واضح على استقلال كل من الزوجين عن بعضهما من ناحية ، واستقلال الأولاد عن الوالدين من ناحية أخرى . ولهذا قيل إن التنظيم العائلى الصارم إنما هو حالة مؤقتة فى حياة الأسرة . وهو يبدأ مع ميلاد الطفل ، وينتهى بوصول الأطفال إلى سن البلوغ ، وإن كان تأثير الأسرة على الجيل الجديد يأخذ فى التراجع منذ فترة مبكرة نسبيا .

ويمكن القول بأن دورة الحياة الأسرية تستمر الآن نحو عشرين عاما فقط ، نظرا للانخفاض العام فى سن الزواج فى الوقت الحاضر . بحيث أنه بعد استقلال الجيل الجديد عن الوالدين بعد انتهاء دورة الحياة الأسرية يعود الزوجان وحيدين من جديد . ولعل هذا التطور يؤكد لنا المعنى

الذى ذهب إليه دوركايم عندما وصف الزواج بأنه « المجال المحورى للأسرة والنقطة الوحيدة فيها والتى تتصف بالدوام والاستمرار » .

ويجب ألا يزعجنا قصر مدة الحياة الأسرية ، فقد نبه نفر من علماء الاجتماع العائلى إلى أن الحفاظ على التنظيم العائلى بعد الفترة المعينة الواجبة يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبيا على حياة الأسرة فى مجموعها وعلى مصالح أفرادها . وقد أطلق رينيه كونيج على هذا الوضع اسم « التنظيم المفرط » أو المبالغ فيه [١٦] . حيث يمكن أن يترتب عليه بعض المظاهر المعروفة مثل ارتباط الرجل بأمه ارتباطا أكثر من اللازم ، كما يحدث فى أوربا على سبيل المثال ، أو ما يحدث فى اليابان من تحكم الحماة (أم الزوج) فى زوجة ابنها بدرجة مبالغ فيها أيضاً ، بينما نجد فى الولايات المتحدة هذه العلاقة قائمة بين البنت وأمها . . وهكذا . وجميعها مواقف مرضية تؤدى إلى خلق العديد من المشكلات والأزمات التى تخيم على جو الحياة الأسرية .

٤ – الأسرة كجماعة من نوع خاص :

من النتائج الإيجابية التى أدى إليها التطور النظرى لعلم الاجتماع العائلى المعاصر اكتمال النظر إلى الأسرة كجماعة من نوع خاص . هذا فى نفس الوقت الذى وصلت فيه نظرية علم الاجتماع عن الجماعات الانسانية إلى مزيد من الدقة والعمق بسبب الحوار مع دارسى علم الاجتماع العائلى .

والجدير بالذكر هنا أيضاً أن الإسهامات النظرية الأوربية فى هذا المجال قد جاءت فى أعقاب مبادرات نظرية أمريكية رائدة . حيث سبق تشارلز كولى Cooley (فى كتابه التنظيم الاجتماعى الصادر عام ١٩٠٩) إلى مناقشة مشكلة « الجماعات الأولية » وتحديد ملامح هذا النوع من الجماعات الإنسانية وخصائصه الأساسية . وعلى الرغم من أن جانبا من وجهة نظر كولى حول هذا الموضوع نبت أمريكى خالص ، وثمرة حوار وتأمل لظروف أمريكية متميزة ، إلا أنه كان عظيم الأهمية بالنسبة لعلم الاجتماع العام كله بصفة عامة ، ولعلم الاجتماع العائلى على وجه الخصوص . وخلاصة رأى كولى أن الجماعات الأولية ، تعد أولية من الناحية الزمنية ومن ناحية طبيعتها على السواء ، أى أنها تلك الجماعات التى تؤثر على نمو الشخص فى مراحله الأولى سابقة

---

(١٦) انظر مثلا المقالات التالية لكونيج :

R. Konig, «Uberorganisation der Familie als Gefahrdung der Zeelischen Gesundheit», in: Handbuch der Psychohygiene, Vol. I, 1949, and «Abhangigkeit und Selb-standigkiet in der Familie», in: Abhangigkeir und Selbstandigbeit in Sozialen leben, by L.V. Wiese (ed.), Vol. I, 1051.

بذلك أى جماعة أخرى (حيث تعد المسئولة عن بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية) . وأن تأثيرها ينفذ إلى أعماق شخصية الفرد ويمسها فى مجموعها (على خلاف « الجماعات الثانوية » ، أو الاتحادات بالمعنى الواسع التى يقتصر تأثيرها على جانب واحد بعينه من جوانب حياته ، ومن ثم يظل هذا التأثير مقتصرا على السطح فقط) . كذلك تتمثل الجماعة الأولية فى طائفة من علاقات المواجهة الوثيقة التى تتميز بالترابط والتعاون . إلا أنه حدث بعد ذلك أن تراجع التأكيد على سمة التجاوز المكانى كخاصية مميزة للجماعات الأولية ، حيث ثبت أنه من الممكن قيام علاقات شخصية وثيقة وأليفة بالرغم من الانفصال المكانى بين أفراد الجماعات الأولية . وقد أثبت هذا – علاوة على ذلك – الأهمية الكبرى التى تتمتع بها العلاقات العائلية كمصدر لمادة البحوث والدراسات فى علم الاجتماع العائلى (١٧))

. وهكذا ظلت سمة الترابط الوثيق أو الألفة intimacy أهم الملامح المميزة للجماعة الأولية (١٨)

واتفق جمهرة الباحثين على أن أهم الجماعات الأولية هى : الأسرة وجماعة الجوار ، المجتمع المحلى ، وكذلك جماعات اللعب عند الأطفال (١٩) . ومن هنا يمكن أن نفهم – بوضوح أكبر – تعريف رينيه كونيج للأسرة بوصفها : « جماعة من نوع خاص ، يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد الأليف المترابط ، والتعاون والمساعدة المتبادلة . وتتميز العلاقات داخلها بالألفة والترابط ، وهى تخلق نفسها بنفسها (٢٠) » ، حيث يبدو بوضوح كيف يمكن أن تعد الأسرة موقفا من نوع خاص وبيئة خلقية من طبيعة متميزة ، تتسم ببعض التصورات الاجتماعية الثقافية .

وقد قدم جورج هومانز (فى كتابه الجماعة الإنسانية ، الصادر عام ١٩٥١) تعريفا مختصراً للأسرة فى ضوء نظريته العامة فى الجماعات ، حيث وصفها بأنها : « جماعة صغيرة » . ومن شأن هذا التعريف أن يجعل من الوظيفة البيولوجية للأسرة عنصرا ثانويا فى تعريفها ، بينما يضع الثقل

---

(١٧) Cf. WI Thomas and F. Znaniecki, The Polish Peasants in Europe and America, 3rd ed. 1958 and E.F. Frazier, the Negro Family in the United States, 1939.

وانظر كذلك رينيه كونيج ، مقال علم الاجتماع العائلى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(١٨) Cf. E. Faris, Primary groups: Essence and Accident» in: American Journal of Sociology, Vol. 38, 1932.

(١٩) وقد طور ريسمان هذه النقطة مؤخرا تطوراً حاسما فى نظريته عن « جماعات الرفاق » Peer—Groups Riesman, D., The Lonely Growd, 1950.

(٢٠) انظر هذا التعريف فى الفصل الذى عقده كونيج لتعريف الأسرة فى كتابه « دراسات فى الاجتماع العائلى » الذى سبقت الاشارة اليه ، وكذلك مقاله السابق ، ص ٢٥٧ .

كله عند تحديدها على العوامل الاجتماعية الثقافية [٢١] . فلم يعد الإنجاب ورعاية الوليد مركز نشاط الأسرة ومحور عملها (وهو التصور الذى نلمسه عند وسترمارك على سبيل المثال) ، وإنما أصبح هذا المحور يدور حول بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية . ومع اختفاء تلك النظرة القديمة غير المنصفة للوظائف الاجتماعية والثقافية ، اختفى أحد الأحكام القبلية الشائعة عن الأسرة ، والذى أثر فى بعض الأحيان تأثيرا بالغ الضرر على دراسات الاجتماع العائلى [٢٢]

والواقع أن هذا النمط العائلى لم يظهر إلى حيز الوجود إلا كنتيجة لعملية التقلص والانسلاخ (الاستقلال) التى مرت بها الأسرة ، والتى بدا أنها ستتحول فى نهايتها إلى « جماعة إنجاب » فقط . ولكن إذا نظرنا إلى الوظائف والصلات الاجتماعية والثقافية للأسرة فى الماضى ، لتأكدنا أننا لا يمكن أن نفهم الأسرة الحديثة فى جوهرها فى ضوء وظيفة الإنجاب وحدها [٢٣] ، ولذلك لم يجانب الصواب ذلك النفر من الباحثين الذين ذهبوا إلى القول « بالميلاد الثانى » للإنسان داخل الأسرة كشخصية اجتماعية ثقافية (ورنيه كونيج هو صاحب هذا المصطلح) .

وقد ترتب على هذا المنطلق الخاطئ ، من النظر إلى الأسرة كجماعة انجاب فقط ، النظر عند تحليل الأشكال الدنيا من الأسر إلى اعتبار كل العلاقات القرابية علاقات قرابة دموية . فحيث نستخدم مصطلحات « أب » أو « أم » مثلا ، يعتقد أنها علاقة أبوة دموية أو أمومة دموية ،ولذلك تعدلت النظرة السوسيولوجية إلى القرابة بحيث أصبحت تعد نسقا من العلاقات الاجتماعية ، التى تنهض على أسس عديدة متنوعة ، تكون القرابة الدموية مجرد أساس واحد منها فقط . ولعل من الأسباب التى أدت إلى هذا التصور الخاطئ للأسرة كجماعة إنجاب فقط دخولها كموضوع بارز للدراسة فى الدراسة السكانية والسياسية السكانية ، حيث لم تكن تلك الدراسات تهتم فى معالجتها للأسرة إلا بدورها كوحدة للتكاثر ولهذا أصبح من الضرورى أن نفصل وجهتى النظر السابقتين عن بعضهما فصلا واضحا ، كى تتحدد المشكلات المتصلة بدراسات الاجتماع العائلى فى الصورة السليمة . بقى فى هذه النقطة أن نشير إلى الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة التى

---

(٢١) وهو الاتجاه الذى تتبناه اليوم بطريقة متعسفة اشد التعسف شتى فروع الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، التى يرجع اليها فى البداية الفضل الأكبر فى تبنى نظرية بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية والتدليل عليها وبيانها بطريقة ملموسة وواضحة كل الوضوح . ونشير فى هذا الصدد الى دراسات روث بندكت ، ومرجريت ميد ، وكلايد كلاكهون ، ورالف لنتون وغيرهم .

(٢٢) انظر مزيدا من مناقشة هذه النقطة والتدليل عليها عند كونيج ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ . وكذلك المراجع الأخرى الواردة هناك .

(٢٣) انظر على سبيل المثال ، رالف لنتون ، دراسة الانسان ، ترجمة عبد الملك الناشف ، نشر المكتبة العصرية صيدا وبيروت ، ١٩٦٧ الفصل العاشر.

تنطلق من العمليات التربوية التى تقوم بها الأسرة ، والتى تنهض على تدريب الطفل وتعويده بعض أساليب السلوك فى بادئ حياته ، ثم تتحول تدريجيا إلى جعله « يهضم » أو « يستدمج » internalize المعايير الاجتماعية العامة وبحيث يتحول هو نفسه – مع البلوغ واكتمال النمو – إلى رقيب على نفسه ، قادر على حراسة تلك المعايير والدفاع عنها .

وهكذا لا تفهم عملية التربية داخل الأسرة كعملية تنشئة اجتماعية فحسب ، وإنما كعملية نقل للتراث الثقافى من جيل إلى الجيل التالى . والملاحظ أن المواقف الحرجة والحاسمة فى تلك العملية التربوية – كالفطام أو النظافة الشخصية – تتباين فى تفاصيلها تباينا شديداً من ثقافة لأخرى ، الأمر الذى دفع الباحثين إلى إبراز دورها الهام فى صياغة وتكوين « الشخصية الأساسية فى كل ثقافة من الثقافات المختلفة .وإن كان من المبالغ فيه دون شك أن يذهب البعض إلى تفسير « الطابع القومى » أو « الشخصية القومية » فى ضوء عادات النظافة الشخصية الشائعة فى أسر تلك الثقافة ، وهو ما يحدث فى بعض الكتابات المعاصرة اليوم . وإن كان من الصعب فى الوقت نفسه إثبات أن نمط شخصية الرجل البالغ يختلف حتما عن الأسلوب الذى كان يعامل به وهو رضيع أو وهو بعد طفل صغير . ولعل أنجح الوسائل التى يستطيع بها الكبار فرض الطاعة والخضوع على الطفل الصغير هى حرمانه من الحب ، وليس ضخامة أجسامهم بالنسبة له أو تفوقهم عليه فى القوة . إذ أن ذلك هو الموقف الذى يستجيب له الطفل بأقصى قدر من الحساسية بسبب القلق الذى يتعرض له نتيجة التهديد بفقدان الحنان والحب ، والملاحظ أن الدور البارز فى هذا الصدد هو دور الأم دون منازع ، على أن دور الأب لا يبرز فى هذه الناحية إلا متأخراً ، علاوة على أنه قد تأثر – بشكل سلبى – بفعل الظروف والتطورات الاجتماعية العامة (٢٤) .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن دراسات الاجتماع العائلى تتخذ فى كثير من الأحيان أكثر من طابع مميز ، وتغطى أكثر من مجال من آفاق المعرفة الاجتماعية . حيث تهتم من ناحية بدراسة العمليات المتصلة بانتقال المعاييرالاجتماعية بأنواعها المختلفة ، كما تلقى – من ناحية ثانية – الضوء

---

(٢٤) وهى الحقيقة التى دفعت البعض إلى القول بأننا نتجه نحو مجتمع لايعرف للأب دورا داخل الأسرة . وهذه قضية تحتاج الى دراسة مستقلة – لأنها تمس فى حقيقة الأمر طائفة واسعة من القيم والمعايير الأسرية والاجتماعات العامة .

انظر حول هذه النقطة :

Vgl. A. Mitscherlich, «Der verschwundene Vater, in: Kolner Zeitschrift fur Soziologie und Sozial psychologie, VII, 1955.

ولنفس المؤلف كتاب آخر حول نفس الموضوع :

Auf dem Wege zur vaterlose Gesellschaft, 1963.

على مكانة الفرد فى المجتمع الحديث . كما تمثل فى النهاية جزءا حاسما فى نظرية الشخصية الإنسانية بصفة عامة . فالطائفة الأولى من المشكلات والموضوعات تتعلق بمسائل علم الاجتماع العائلى بمعناه المحدود. بينما تنصب المشكلات من النوع الثانى على النقد الثقافى للمجتمع المعاصر. وأخيراً تدخل المسائل والموضوعات من النوع الثالث فى ميدان علم الاجتماع العام ، الذى لا يهتم بتنوع عمليات التكامل العائلى فى حد ذاتها ، بقدر ما يهتم بالعلاقات البنائية الوظيفية العامة القائمة بين الفرد والمجتمع بصفة عامة وبشكل مطلق . ولا شك أن عدم الفصل فصلا واضحاً بين هذه المستويات الثلاثة من المعالجة ومن التعميم يؤثر تأثيراً سلبيا غاية السلبية على دراسات الأسرة فى المجتمع المعاصر ، إذ أن من شأن هذا أن يخلط الباحث حتماً بين المعرفة الوضعية والتقييم الثقافى والتحليل النظرى العام [٢٥] .

تلك طائفة من المشكلات والقضايا التى تشغل الباحث فى علم الاجتماع العائلى المعاصر ، والتى لم تستأهل بعد ما هى جديرة به من رعاية واهتمام الدارسين العرب . ونرجو أن تكون هذه المناقشة السريعة لتلك القضايا ، بمثابة مقدمة للعديد من الدراسات التى يحويها هذا الكتاب .

---

(٢٥) تناول رينيه كونيج هذه المشكلة بشكل عام وبالتطبيق على عدد من مجالات الدراسة فى علم الاجتماع فى المرجع التالى .

R. Konig, Handbuch der empirischen Sozialforschung,
Vol. II, Stuttgart, 1968.